

حرمان العراقيين من حق اللجوء

بل فريك

ولكن تاريخ وعادات الأردن كونه أحد أكثر المضيفين سخاءً للاجئين قد تغير بعد شهر نوفمبر ٢٠٠٥، عندما فجر ثلاثة عراقيين قنابل أدت إلى مقتل ٦٠ شخصا في ثلاث فنادق في عمان.

وتمنع السلطات الأردنية الآن دخول العازبين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و٣٥ عاما، كما قامت بفرض قيود صارمة على تصاريح الإقامة المؤقتة لضمان أن السواد الأعظم من اللاجئين العراقيين سيصبحون "أجانب غير شرعيين" ويخضعون للترحيل إلى العراق. وهناك تقارير متكررة تفيد بأن السلطات الأردنية تطرد العراقيين من موانئ الدخول بسبب عدم حيازتهم على جوازات السفر الجديدة من سلسلة "G"، وهي وثائق يصعب التلاعب بها أكثر من الوثائق التي صدرت في السابق. لكن لا يمكن الحصول على هذه الوثائق الجديدة إلا من وزارة الداخلية في بغداد بعد دفع مبالغ طائلة من المال، وتحمل فترات طويلة من الانتظار والتدقيق السياسي والديني من قبل السلطات التي تصدر هذه الجوازات. وفي الحالات الأخرى، يسأل حرس الحدود العراقيين عن هويتهم الدينية ويرفضون دخول الشيعيين أو من يظنون أنهم شيعة. وفي بعض الحالات، يتم منع العراقيين الذين

الآن وبعد أن تأخر المجتمع الدولي في الانتباه لوجود حوالي مليوني لاجئ عراقي. تعمل الدول المجاورة للعراق على إحكام إغلاق طرق الهرب بينما لا تقدم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أي مساعدة تذكر للاجئين أو للدول التي تستضيفهم. أن الملايين من المشردين داخليا والمتأثرين بالحرب والعراقيين المضطهدين عالقون ومنوعون من الحق الأساسي لطلب اللجوء.

مخاوف اللاجئين وتصعيد يأس أولئك المتبقين في العراق ممن يحاولون العثور على سبيل للخروج.

الأردن في وضع حرج

الأردن محشور حيث أنه يقع بين الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والحرب العراقية، ويعج باللاجئين، ويستضيف الآن عددا هائلا من اللاجئين يزيد، نسبة لعدد سكان الأردن، عن أي عدد من اللاجئين يستضيفه أي بلد آخر في العالم. وتعتبر السلطات الأردنية العراقيين "ضيوفا" أو "زائرين مؤقتين" أو "أجانب غير شرعيين". وخلال السنوات الثلاث الأولى للحرب ظل الأردن بشكل عام يتحمل الأعداد الضخمة للعراقيين الذين عبروا حدوده وبقوا على أراضيه، وقد فضل تجاهل السكان عمدا، مشيحا بنظره عنهم، تاركا العراقيين يعتنون بأنفسهم.

أن الدول المجاورة للعراق ترفض دخول العراقيين إليها وتفرض عليهم متطلبات مرهقة للحصول على جوازات السفر الجديدة وتأشيرات السفر. فالمملكة العربية السعودية تشيد سياجا بتكنولوجيا متطورة بتكلفة ٧ مليار دولار أمريكي على حدودها لمنع العراقيين من دخول أراضيها. والكويت ترفض رفضا قاطعا دخول العراقيين إلى أراضيها على حد سواء. وبدأت السلطات المصرية بفرض إجراءات تقييد جديدة على العراقيين الذين يسعون لدخولها. وهناك تصعب ملحوظ في الاستجابة بين الدول المجاورة جميعا عدا سوريا. وفي بعض الحالات اتخذت الحكومات إجراءات صارمة مرتكزة على معايير تنصب بشكل خاص على تمييز ديني بغض، وتعمل هذه الإجراءات على تقويض حق اللجوء شر تقويض وتنتهك المبادئ الأساسية لحماية اللاجئين. كما تتسبب سياسات الدول المجاورة تتسبب في فصل العائلات، وتعميق

عائلة عراقية لاجئة في مخيم الرويشد للاجئين في المنطقة المحيطة بين العراق والأردن



وكما هو الحال في أي أزمة للاجئين، فإن المجتمع الدولي الأشمل تقع عليه مسؤولية جماعية لمشاركة العبء الذي لا يجب أن يقع فقط على الدول التي يصدق أن تكون هي الطرف المستقبل للهجرة الجماعية للاجئين. وتلاحظ ديباجة اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين "أن منح حق اللجوء قد يلقي أعباء باهظة على عاتق بعض البلدان" وأنه "لا يمكن إيجاد حلٍ مرضٍ لهذه المشكلات ... إلا بالتعاون الدولي". يجب على المجتمع الدولي تأييد الحق المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يسعون لطلب اللجوء في الدول الأخرى من خلال الإصرار على حق العراقيين الذين لا يزالون يصرخون مطالبين بالخروج من العراق للوصول إلى بر الأمان في الدول المجاورة.

لقد دعت منظمتي، منظمة هيومان رايتس ووتش، الدول المجاورة إلى:

■ تحري أقصى درجات الدقة عند اتباع المبدأ الأساسي لعدم إعادة القسرية، بما في ذلك عدم رفض دخول اللاجئين على الحدود وموانئ الدخول

■ السماح ولو بشكل مؤقت بدخول جميع طالبي اللجوء العراقيين، واللاجئين الفلسطينيين، واللاجئين الإيرانيين الأكراد المقيمين في العراق ممن يرغبون في طلب اللجوء

■ التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تسجيل طالبي اللجوء واللاجئين العراقيين

■ تقديم تصاريح إقامة وتصاريح عمل قابلة للتجديد للعراقيين الذين سجلتهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

■ ضمان حق جميع الأطفال، بغض النظر عن حالة الإقامة، في الوصول للتعليم الأساسي المجاني والإجباري، كما يضمنه ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل

■ ضمان الامتثال لمبدأ وحدة العائلة بالسماح لأفراد العائلة بالمغادرة من العراق ودخولهم إلى بلدان اللجوء حيث يقيم أقاربهم وتسهيل ذلك أمامهم.

يجب على الأردن، والكويت، والمملكة العربية السعودية، وسوريا الانضمام لاتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ اللاحق لها، ويجب على تركيا تخفض حدودها الجغرافية وفقاً للاتفاقية والبروتوكول اللاحق لها. وبالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يجب على جميع دول

وما زلنا بانتظار مجرد اعتراف الرئيس بوش بمأساة اللاجئين، ناهيك عن توجيه حكومة الولايات المتحدة لإيصال المشردين إلى بر الأمان أو حتى تقديم المساعدات الإنسانية الملائمة. إن الولايات المتحدة كثيراً ما ساعدت في الماضي المضطهدين الذين ساندوها - اللاجئين من الثورة المجرية، وخليج الخنازير، ومنذ حرب فيتنام، تم إعادة توطين مليون لاجئ فيتنامي في الولايات المتحدة، بما فيهم عشرات الآلاف من المحاربين القدامى من الفيتناميين الجنوبيين. ولكن إدارة بوش كانت بطيئة جداً عند الاستجابة للأصدقاء العراقيين الذين تتعرض حياتهم الآن للخطر. فالكثير من المشردين هم من الأفراد الذين كانت تعتمد عليهم الإدارة في بناء دولة ديمقراطية مؤيدة للغرب في العراق. وبدعم اعتراف إدارة بوش بهؤلاء الأفراد، لتجنب الاعتراف بالفشل، فإنها تنأى بنفسها عن مسؤوليتها عن أفعالها.

في عام ٢٠٠٥ سمحت الولايات المتحدة لـ ٢٠٢ عراقياً فقط بدخول البلاد. وتحت الضغط المتزايد للاستجابة لأزمة اللاجئين وإنقاذ اللاجئين المضطهدين بسبب دعمهم للمبادرة الأمريكية، أعلنت وزارة الخارجية في يناير ٢٠٠٧ عن استعدادها لإعادة توطين ما يقارب ٧٠٠٠ عراقي هذا العام. وحتى تاريخ كتابة هذا المقال فقد انقضت نصف السنة المالية لسنة ٢٠٠٧ وقد تم السماح لأقل من ١٠٠ عراقي بدخول الولايات المتحدة، وهو معدل أقل من نظيره لعام ٢٠٠٥. وحتى إذا كتب النجاح للولايات المتحدة في إعادة توطين ٧٠٠٠ عراقي في عام ٢٠٠٧، لن يكون ذلك سوى غيض من فيض المليونيين لاجئ العراقيين والمليوني مشرد الآخرين داخل العراق. وكما كانت استجابة الولايات المتحدة ضئيلة، لم تتقدم المملكة المتحدة بمجرد الالتزام البلاغي للاعتراف باللاجئين العراقيين الواقعيين تحت التهديد بسبب عملهم مع القوات البريطانية في العراق، ولم تقدم أي دعم يذكر لتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين في المنطقة. أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تخفقان بشكل ملفت للنظر في تقديم أدنى مشاركة ملائمة للعبء لتشجيع الأردن وسوريا على إبقاء أبوابهما مفتوحة أمام اللاجئين.

المسؤوليات الدولية والإقليمية

لقد أبدت سوريا والأردن تحملهما للاجئين العراقيين في أول عامين للحرب وخاصة من خلال السماح لطالبي اللجوء بالدخول إلى البلاد والبقاء فيها، وكلا البلدين تعانين من الموارد المحدودة والاحتياجات الاجتماعية المتنافسة من كل من مواطنيها ومن مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين اللتان تستضيفاهما. وكلاهما لديه مخاوف أمنية حقيقية ومصالح مفهومة وحقوق سيادة في إدارة الهجرة. ويمكن تناول المخاوف الأمنية الحقيقية جزئياً من خلال تسجيل طالبي اللجوء ومنحهم حالة قانونية، وأيضاً من خلال منحهم سبل الحياة بأمان وكرامة.

حصلوا على إقامة قانونية في الأردن ولديهم وثائق سفر سارية المفعول من دخول الأردن مرة أخرى مما أدى إلى فصلهم عن عائلاتهم.

لا يوجد في الأردن قانون للاجئين يمكن الاستفادة منه، كما لم يوقع الأردن على اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين ولا يوجد به إجراءات للحصول على اللجوء. ويصر الأردن على حقه في إخبار "ضيوفه" متى استنفذوا فترة ضيافتهم ومتى يجب عليهم الرحيل. وأحال الأردن مهمة تحديد اللاجئين لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين. وفي شهر مارس قررت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين بما أن هناك عدداً كبيراً من طالبي اللجوء العراقيين - والأدلة الدامغة على المستويات الكبيرة من التهديد والخطر في جنوب ووسط العراق - فإن عمليات تحديد حالات اللجوء الفردية للأشخاص ليست غير ضرورية فقط بل إنها تقف عائقاً أمام تقديم الحماية. وبدأت المفوضية في إصدار بطاقات للاجئين لجميع طالبي اللجوء العراقيين الذين يحضرون إلى مكتبها في عمان.

لقد رفض الأردن هذه الممارسة لولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولكن دون ممارسته لمسؤولياته عوضاً عن المفوضية، فهو لا يزال يرفض إطلاق اسم اللاجئين على اللاجئين ويرفض دخول طالبي اللجوء على الحدود ومستعد الآن لترحيل المزيد من العراقيين في أي وقت ليوافقوا مخاطر الحياة في ظل الاضطراب المنطوي على الكراهية والعنف في العراق، بما فيهم أولئك الذين صدرت لهم وثائق لجوء من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

يحتاج الأردن للدعم الدولي ليعتني باللاجئين على أراضيه، ويجب أن يكون هذا الدعم سريعاً وسخياً وغير مشروط. وإذا رغب الأردن أن يساعده المجتمع الدولي في مساعدة اللاجئين، إذن يجب عليه العمل وفق الأنظمة المتفق عليها عندما يتعلق الأمر بحماية اللاجئين. أن السماح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالقيام بمهامها والالتزام مبدأ عدم إعادة القسرية من الأمور الأساسية جداً من أجل مشاطرة المسؤولية عن مساعدة اللاجئين وحمايتهم.

المسؤولية الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة

أن الدول التي تتحمل حالياً أعباء أزمة اللاجئين العراقيين ليست هي الدول المسؤولة عن خلق هذه الأزمة. لقد خاضت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حرباً تسببت مباشرة في مقتل الآلاف، وانتشار الخوف والمعاناة، والهجرة القسرية، واندلاع نزاع طائفي تسبب في المزيد من العنف، والقمع، والتشرد الشامل. لذلك تقع على عاتق هاتين الدولتين مسؤولية خاصة من كل من اللاجئين وأولئك الذين يسعون طلباً للجوء.



إمرأة عراقية
لاجئة مع كل
ممتلكاتها
في شارع من
شوارع دمشق

■ تشجيع إسرائيل على السماح للاجئين الفلسطينيين القادمين من العراق بالعودة إلى المناطق التي تخضع للسلطة الوطنية الفلسطينية

■ حثّ حكومات الدول المجاورة على إبقاء حدودها مفتوحة وعدم ترحيل طالبي اللجوء واللاجئين العراقيين واللاجئين الفلسطينيين الفارين من الاضطهاد والعنف في العراق.

بل فريك (frelch@hrw.org) مدير سياسات

اللاجئين في منظمة هيومان رايتس ووتش

(www.hrw.org). للحصول على أحدث المعلومات،

انظر الصفحة الخاصة بالعراق على موقع المنظمة على

الرابط التالي <http://hrw.org/mideast/iraq.php>

العراق ومتواجدين في الأردن وسوريا والدول الأخرى التي تقدموا فيها للحصول على حالة اللجوء، بالإضافة للمشردين داخليا في العراق.

■ تقديم دعما ماديا كبيرا للمدارس، والملاجئ، والرعاية الصحية والاحتياجات الاجتماعية الأخرى في الأردن وسوريا

■ إنشاء برامج كبيرة لإعادة توطين اللاجئين، فهذا العمل سوف يعترف باحتياجات اللاجئين ذوي المخاوف الإنسانية الخاصة بسبب علاقاتهم بالولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، وسيظهر من خلال الأمثلة ضرورة حماية اللجوء وحق طلب اللجوء في الدول المجاورة

■ تسهيل عملية إجلاء اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في مغادرة العراق على وجه السرعة

المنطقة سن قانون داخلي خاص باللاجئين وإنشاء بنية تحتية لمعالجة طلبات اللجوء وتقديم الحماية للاجئين. ويجب على الدول الأخرى الأعضاء في جامعة الدول العربية المساهمة بسرعة وبسخاء بشكل ثنائي ومن خلال المفاوضات لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية للاجئين العراقيين والفلسطينيين القادمين من العراق والمتواجدين في الأردن وسوريا والدول الأخرى التي تقدموا فيها للحصول على حالة اللجوء، بالإضافة للمشردين داخليا في العراق.

ويجب على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة:

■ الاعتراف بمسؤولياتهما تجاه اللاجئين والمشردين العراقيين من خلال المساهمة بسرعة وبسخاء - بشكل ثنائي ومن خلال المفاوضات - لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية للاجئين العراقيين والفلسطينيين القادمين من